العرب
السبت 2021/08/21
السنة 44 العدد 12155

# تونس تسعى لمراجعة الاتفاقية التجارية مع تركيا بعد تضرّر اقتصادها

## مسؤول في وزارة التجارة: مراجعة الاتفاقية باتت أمرا مستعجلا ويمكن إلغاؤها

تطرح تونس مراجعة اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا، كما لا تستبعد إلغاءها، إثر تضرّر اقتصادها في السنوات العشر الأخيرة، وبلوغ العجز التجاري إلى ما يزيد عن مليار دولار، بعد أن اتخذت الاتفاقيات التجارية صبغة سياسية استغلتها أحزاب السلطة خدمة لمصالح أنقرة في تونس.

خالد هدوي

تحالف المصالح

تونس – تتجه السلطات التونسية نحو مراجعة الاتفاقيات التجارية المبرمة مع تركيا منذ أكثر من ستّة عشر عاما، بعد تضرّر الاقتصاد المحلي وتفاقم نسبة العجز التجاري، بسبب تحويلها من توجه اقتصادي إلى مصالح سياسية تخدم بالأساس مصالح حركة النهضة وأنقرة.

وكشف وزير التجارة محمد بوسعيد في مقابلة مع صحيفة محلية أن بلاده تعمل على مراجعة تلك الاتفاقية، في محاولة لحماية الإنتاج الوطني، معتبرا أن الميزان التجاري كان غير موات لتونس.

وقال مدير التعاون مع أوروبا في وزارة التجارة وتنمية الصادرات نبيل العرفاوي الجمعة، إنّه من المنتظر عقد اجتماع خلال الأسابيع المقبلة مع وفد تركي سيخصّص لتقييم الاتفاقية بعد ست عشرة سنة من دخولها حيّز التنفيذ.

وأكّد في تصريح لإذاعة محلية أنّ "مراجعتها باتت أمرا مستعجلا بالنظر إلى ارتفاع العجز التجاري لتونس مع تركيا"، مشيرا إلى أنّ "الوفد التركي أصر على أن يكون الاجتماع حضوريا وأن المفاوضات ستكون مفتوحة على تعديل الاتفاقية أو حتى إلغائها، وسيكون ذلك بناء على ما ستفرزه المحادثات".

وبلغ عجز تونس التجاري مع تركيا 2.5 مليار دينار (900 مليون دولار) في 2021، وهو يمثّل ثالث أكبر عجز تجاري لتونس بعد الصين وإيطاليا.

وسبق أن طالبت عدة منظمات من بينها الاتحاد العام التونسي للشغل (أكبر منظمة نقابية في البلاد) والمنظمة التونسية لإرشاد المستهلك وكذلك التجار التونسيون، بضرورة تجميد اتفاق التبادل الحر المعمول به مع تركيا، وفتح مفاوضات لإرساء اتفاق جديد يراعي مبدأ توازن المصالح الاقتصادية بين البلدين.

وعلى الرغم من أن الاتفاقية موقعة عام 2005، إلا أنه منذ سقوط نظام الرئيس زين العابدين بن علي عام 2011، وصعود حركة النهضة إلى الحكم، تثير طبيعة العلاقة الاقتصادية بين تونس وأنقرة تساؤلات كثيرة.

وشهدت المبادلات التجارية عجزا غير مسبوق لصالح الاقتصاد التركي، وفتحت الأسواق التونسية أمام البضائع التركية خاصة في مجال الصناعات الغذائية والاستهلاكية وقطاع النسيج والأدوات المنزلية، واستأثرت الشركات التركية بالحصة الأكبر من الصفقات الكبرى.

ويرى خبراء المالية أن الاتفاقية تسببت في إنهاك الاقتصاد وضرب الإنتاج المحلي وإفلاس شركات تونسية، وسط دعوات تنادي بضرورة مراجعة الاتفاقيات التجارية مع أنقرة، التي استفادت من تعديلات أدخلت على اتفاقية التبادل الحر الموقعة بين البلدين في عهد الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، منحتها امتيازات ضريبية.

وأفاد حسين الديماسي ، وزير المالية الأسبق، بأن "هناك انعكاسا سلبيا للاتفاق التجاري المبرم مع تركيا"، واصفا إياه بـ"العادي وليس استثنائيا".

وأضاف في تصريح لـ"العرب"، "منذ سبع سنوات أخذت الاتفاقية منعطفا آخر وأصبحت مضرة بالاقتصاد التونسي عبر توريد المواد التركية، ما أخل بالأنشطة الصناعية والزراعية المحلية".

حسين الديماسي

**الاتفاقية التجارية أخذت منحى سياسيا وأيديولوجيا**

وتابع الديماسي "لم تعد هناك اتفاقية واتجاه مبني على بناء الاقتصاد، بل أخذت منحى سياسيا وأيديولوجيا بعد أن تسلمت حركة النهضة السلطة، ومع الاتفاقية أخذت تونس قرضا تجاريا (حوالي 71.9 مليون دولار)، وهو الأول من نوعه لتورد السلع على حساب السلع التونسية المحلية وكلها مواد استهلاكية".

واستطرد "الاتفاقية لم تعد ناجعة، والوقت تأخر كثيرا لمراجعتها لأنه كان مرتبطا بأوجه سياسية".

ويرى مراقبون أن توقيت مراجعة الاتفاقية التجارية مع تركيا تأخرا كثيرا، وكان بإمكان السلطات إنقاذ الاقتصاد التونسي وتجنيبه نسبة عجز هامة.

وقال الخبير المالي والاقتصادي معز الجودي في تصريح لـ"العرب"، "سبق وأن حذرنا من تداعيات هذا العجز الذي وصل إلى 20 مليار دينار (7.11 مليار دولار)، وتقلص في السنتين الأخيرتين باعتبار جائحة كورونا، ثم عاد الآن للصعود".

وأضاف "بعد 2011 نقص الإنتاج، وتونس لم تراجع اتفاقياتها التجارية، واضطرت السلطات إلى التوريد من بلدان تشهد معها عجزا تجاريا وهي إيطاليا والصين وتركيا".

وتابع الجودي "العجز التجاري التونسي مع تركيا وصل إلى مليار دولار، والاتفاقية المبرمة تنص على أن تركيا تشتري السلع من تونس، لكن صار العكس وأصبحت تونس تستورد من أنقرة"، لافتا "كان لا بد من السلطات أن توقف العمل بهذه الاتفاقية منذ مدة".

وأردف "الاتفاقية لم تراع مصلحة تونس، وهناك تأثير سياسي كبير باعتبار وجود النهضة في السلطة، حيث كانت تحمي هذا العجز عبر القيادي زياد العذاري، الذي تقلّد منصب وزير الاستثمار والتنمية والتعاون الدولي، ودافع كثيرا عن مصالح تركيا".

وأشار إلى أن "هناك طرفا سياسيا (في إشارة إلى النهضة) كان له تقارب مع الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحزب العدالة والتنمية".

وتجاوزت الديون الخارجية لتونس 35.7 مليار دولار، والبلاد مطالبة بسداد نحو 5.4 مليار دولار منها في العام الجاري، أي ما يزيد على مئة في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، فضلا عن ستّة مليارات دولار لسد العجز في ميزانية العام الجاري.

وبلغت نسبة الدين العام المستحق على البلاد خمسا وخمسين في المئة من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية عام 2010، ليقفز إلى نحو تسعين في المئة خلال العام الجاري.

## العاهل السعودي يبارك قرارات الرئيس التونسي

تونس – بارك العاهل السعودي الملك سلمان بن عبدالعزيز الخطوات التي أقدم عليها الرئيس التونسي قيس سعيّد، في إشارة إلى الإجراءات الاستثنائية التي اتخذها الأخير في الخامس والعشرين من يوليو الماضي.

وتلقى الرئيس سعيد اتصالا هاتفيا من الملك سلمان الجمعة جدّد خلاله "التأكيد على دعم المملكة لتونس في كافة المجالات، وحرصها على مواصلة الوقوف إلى جانب الشعب التونسي وتقديم دعم صحي إضافي".

وذكر بيان للرئاسة التونسية "بارك الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، خلال المحادثة، الخطوات التي أقدم عليها رئيس الجمهورية".

واعتبر البيان، المحادثة الهاتفية فرصة، للتأكيد على الحرص المشترك على توطيد علاقات التعاون والتآزر الوثيقة والراسخة بين الجمهورية التونسية والسعودية.

وعبّر الرئيس التونسي عن شكره للعاهل السعودي على مبادرته النبيلة بمواصلة دعم جهود تونس في مواجهة جائحة كورونا، والتي رسّخت روابط الأخوة الصادقة وقيم التآزر والتضامن القائمة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

ولاقت الإجراءات التي اتخذها الرئيس التونسي ترحيبا خارجيا من عدة دول، وأعلنت فرنسا دعمها الواضح للقرارات الاستثنائية.

وعبّرت باريس عن عدم رفضها لإعداد خارطة طريق انطلاقا من الشرعية الشعبية التي يحظى بها قيس سعيّد في تونس، لتفعيل تلك القرارات وتحقيق تطلعات التونسيين.

وقال الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، إن فرنسا تقف إلى جانب تونس وشعبها في هذه اللحظة الحاسمة، في وقت تعهد فيه سعيّد بعرض خارطة طريق لإدارة المرحلة في أقرب وقت.

وأيدت قوى سياسية في تونس القرارات التي اتخذها الرئيس سعيّد، معتبرة أن من شأنها أن تنقذ البلاد وترسي دعائم الاستقرار السياسي.

وشهدت تونس في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، تطورات سياسية تزامنا مع الذكرى الرابعة والستين لإعلان الجمهورية، بدأت باحتجاجات سببتها أزمة سياسية بين الحكومة والرئيس والبرلمان، وانتهت بقرارات أصدرها الرئيس التونسي إثر اجتماعه بقيادات عسكرية وأمنية.

وتم إعفاء رئيس الحكومة من منصبه وتجميد عمل البرلمان لمدة ثلاثين يوما ورفع الحصانة عن جميع أعضائه، وتولي رئيس الدولة رئاسة النيابة العمومية والسلطة التنفيذية.

# شبح تأجيل الانتخابات يخيم على الأوساط الليبية

طرابلس – يخيّم شبح تأجيل الانتخابات على الأوساط الليبية، حيث لا يزال الغموض يكتنف مصيرها النهائي، بعد تعثر المفاوضات حول إنجاز عملية السلام بالبلاد، ما يعسّر إجراءها في موعدها المرتقب.

وقال معهد الدراسات الأمنية الأفريقية (جنوب أفريقيا)، إن موجة الأمل المستوحاة من إنجاز عملية السلام الليبية المستمرة منذ عام، بدأت في التلاشي مع تعثر المفاوضات حول إجراء الانتخابات في الرابع والعشرين من ديسمبر القادم.

واعتمد المعهد في تقرير نشره على خبراء متخصصين في الشأن الليبي، ليخلص إلى ما أسماه بإفراط الليبيين والمجتمع الدولي في التفاؤل، بعد تحقيق مسائل مهمة سابقا شملت وقف إطلاق النار في أكتوبر 2020 واتفاقية الإطار السياسي الانتقالي، بتسليم السلطة في مارس من طرف الحكومة الغربية في طرابلس والحكومة الشرقية المنافسة في طبرق إلى حكومة وحدة وطنية.

مسار الانتخابات يتعثر

واعتبرت مجموعة الأزمات الدولية أن إنشاء حكومة موحدة تتمتع بدعم التجمعات السياسية المتنافسة في ليبيا والتحالفات العسكرية التابعة لها وداعميها الأجانب، هو إنجاز تاريخي.

ومنذ أن أدت حكومة الوحدة الوطنية اليمين في الخامس عشر من مارس الماضي، حدثت حالة جمود ووصلت المفاوضات إلى طريق مسدود في الغالب، ما قد يؤدي إلى تأجيل انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل.

وأشار المعهد الأفريقي إلى انقضاء مهلة الأول من يوليو دون إجراء التعديلات الدستورية اللازمة والقانون الانتخابي، الذي سيعتمده البرلمان للسماح بتنظيم الاقتراع.

وقالت الخبيرة في الشأن الليبي سيلفيا كولومبو إن هذا "الخيار ليس على طاولة المفاوضات، حيث تقول خارطة الطريق التي تدعمها الأمم المتحدة إن المجلس الرئاسي المكون من ثلاثة أشخاص والذي يحكم إلى جانب حكومة الوحدة الوطنية يجب أن يقود الجيش".

ووافقت جميع الأطراف في منتدى الحوار السياسي الليبي على خارطة الطريق في نوفمبر الماضي.

وفضلا عن خطط الانتخابات، هناك عقبة أخرى تتمثل في استمرار وجود القوات الأجنبية في البلاد، على الرغم من اتفاق نوفمبر الذي ينص على إلزامية أن تغادر جميعا الآن.

ومن بين هؤلاء مرتزقة سوريون على طرفي الصراع، كما لا تزال العناصر العسكرية التركية التي دعمت حكومة طرابلس السابقة حاضرة، وكذلك الشركة العسكرية الروسية الخاصة فاغنر.

سيلفيا كولومبو

**دون بناء مؤسسات يمكن أن تكون الانتخابات مزعزعة للاستقرار**

ويحذر المعهد من تسبب وجود القوات الأجنبية في تعقيد عملية الانتقال السياسي، لاسيما الجهود المبذولة لتوحيد القوات العسكرية العديدة في البلاد، إلا أنه لا يهدد خارطة الطريق، كما يقول المتخصص في شؤون ليبيا تيم إيتون.

ويصف التقرير خارطة الطريق بأنها ظلت صامتة بشأن العديد من القضايا، من بينها التساؤل حول عما إذا كان ينبغي أن يتم اقتراع الرابع والعشرين من ديسمبر بعد الاستفتاء على مسودة دستور أكملته لجنة منتخبة في 2017، مع إجراء انتخابات في وقت لاحق.

وبدلا من ذلك، يمكن أن يجرى الاقتراع للبرلمان الجديد فقط، والذي من شأنه أن ينتخب رئيسا بشكل غير مباشر، أو يمكن للناخبين أن يختاروا البرلمان والرئيس.

وتحذر كولومبو من أنه دون بناء مؤسسات مسبقا، يمكن أن تكون انتخابات الرابع والعشرين من ديسمبر مزعزعة للاستقرار، كما يحذر إيتون من أن عدم الاستقرار هذا يكون أكثر احتمالا دون اتخاذ تدابير تضمن أن يكون التصويت حرا وعادلا.

وتروج أوساط دولية لسبب هذا التعثر بتقديم حجة مضادة تقول إن الليبيين لا يتحلون بالصبر تجاه الديمقراطية، لكن يجب السماح لهم باختيار حكومة جديدة في أقرب وقت ممكن، في حين يمكن لهذه الحكومة بعد ذلك الموافقة على دستور جديد والتعامل مع بناء المؤسسات وإعادة توحيدها.

ويشكك الكثيرون في رغبة حكومة الوحدة في تأجيل الانتخابات والبقاء في السلطة بعد الرابع والعشرين من ديسمبر. ويرى إيتون وكولومبو أن المجتمع الدولي لم يلق وزنا كافيا وراء المفاوضات من أجل ترتيبات انتخابية قابلة لأن تتم.

ويذكر إيتون أن "الأمم المتحدة على وجه الخصوص أسقطت الكرة"، مذكّرا باجتماع أخير لمنتدى الحوار السياسي الليبي حيث طرح رايزيدون زينينجا، نائب المبعوث الخاص للأمم المتحدة، فكرة تأجيل الانتخابات أو إجراء انتخابات برلمانية فقط.